المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 03-12-2006 العـــدد : 2256
الصفحـات : 23 المسلسل : 168

متى تُدعم سفاراتنا في الخارج؟

من أكبر وأهم اللقاءات التشاورية الداخلية والخارجية عقد في الأسبوع الماضي بالعاصمة الرياض اجتماعان، الأول كان للسفراء السعوديين والقائمين بالأعمال ممثلي المملكة وحكومتها في الدول الشقيقة التي تربطنا بها علاقات دبلوماسية والسفراء ممثلي المملكة وحكومتها في مقري الأمم المتحدة (نيويورك وجنيف). والاجتماع الثاني كان الأهم بالنسبة للشأن الداخلي، وهو الاجتماع التنسيقي السنوي لأمراء المناطق برئاسة سمو الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية. وفي الحقيقة كان توقيتاً مميزاً لعقد اجتماعين مهمين معنيين بالشأن الخارجي والداخلي، وهو دلالة واضحة وأكيدة على عزم القيادة السعودية بذل جميع الجهود وتوجيه جميع الإمكانات لخدمة تطوير الشأن العام الداخلي في مختلف المجالات وذلك من خلال مضاعفة جهود أمراء المناطق لتحقيق التنمية الشاملة في جميع مناطق المملكة.

والحديث في هذا الموضوع طويل ومحفز وجذاب سأتناول عرضه في إحدى مقالاتي القادمة، وسأخصص مقالة اليوم للاجتماع التنسيقي للسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية السعودية في الخارج والتي أكد سمو وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل خلال ترؤسه الأسبوع الماضي للجلسة الختامية لأعمال الاجتماع التنسيقي على التوجيهات السامية من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والتي تركز على الالتزام بالمثل والقيم العظيمة التي يحث عليها ديننا الإسلامي والتي تدعو إلى السلام والوئام وترسيخ العلاقات الإنسانية السمحة والتركيز على خدمة المواطن السعودي في الخارج ورعاية مصالحه وتقديم العون والمساعدة له وإبراز الوجه الحضاري المشرف للمملكة والحرص على سمعتها ومكانتها الدولية وتقدير علاقاتها مع دول المنظومة الدولية.

وبعد خمسة أيام من العمل المنظم من خلال لجان مختلفة اعتمد المجتمعون توصيات فعالة وهادفة تعزز العمل الدبلوماسي السعودي وتحافظ على مصالح المواطنين السعوديين ومن أهم هذه التوصيات في وجهة نظري التوصيات الثلاث الأخيرة والتي توصي بأهمية تطوير وتحديث أساليب العمل الإداري والمالي والتقني وتسخيرها لخدمة الأداء والعمل على تطوير قواعد المعلومات والدراسات وتقويتها وبناء شبكة متكاملة لها وتفعيل دور الدراسات، وأخيراً اعتماد التوصية المهمة والتي تطالب السفراء ممثلي البعثات الدبلوماسية بالعمل بكل الاهتمام والعناية على أن يترجم الأداء المهني والسلوك الشخصي لمنسوبي وزارة الخارجية وبعثاتها في الخارج مبادئ المملكة ومنهجها وتوجهاتها. انتهى الاجتماع وصدرت التوصيات ولم ألحظ فيها توصية واحدة تعنى بإصلاح وضع وحال موظفي وزارة الخارجية الدبلوماسيين والإداريين في سفارات المملكة في الخارج والتي كان من المتوقع أن يوضع هذا البند على قائمة المواضيع المدرجة للنقاش والحوار في الوقت الذي يعلم جميع السفراء والوزراء الوضع المالي لموظفي الخارجية في الخارج ومعاناة البعض منهم في بعض الدول ذات المستوى المعيشي المرتفع حيث لا يستطيع بعض الموظفين اصطحاب عوائلهم ويفرض عليهم الظرف الاقتصادي ترك أبنائهم وبناتهم وزوجاتهم في الوطن والعيش في الغربة حياة العزوبية والسكن في مناطق لا تليق بالدبلوماسيين السعوديين، وبالمقارنة بين المميزات التي يحصل عليها زملاؤهم في بعض البعثات العربية أو الإسلامية الأخرى أو بالدول التي بمستوى المملكة اقتصاديا وسياسياً نجد أن مميزات الدبلوماسيين والإداريين السعوديين في الخارج بصورة عامة هي الأقل ورغم صداقتي الحميمة بعدد كبير منهم وأحظى بعناية خاصة منهم إلا أن هذا لن يحرجني من طرح قضية صغار الموظفين الدبلوماسيين ولن يحظر عليَّ طرح قضية معاناة المواطنين السعوديين وغير السعوديين مع بعض القنصليات السعودية في بعض الدول المصدرة للعمالة لسوق المملكة. والتي يعاني بعض مراجعيها كثيراً من الصعوبات في المعاملة ابتداء من الحُجّاب على الأبواب وصولاً إلى بعض المسؤولين خلف الكراسي وداخل الغرف المغلقة والهواتف الصامتة وهي حقيقة لم يروها لي راو أو واش وإنما رأيتها بأم عيني وعشتها شخصياً في إحدى القنصليات السعودية في عاصمة إحدى الدول العربية المهمة. وكان الغرض من زيارتي في الدرجة الأولى هو زيارة استطلاعية شخصية للتعرف على مستوى الخدمات المقدمة للسعوديين وغير السعوديين في هذه السفارة والقنصلية وذلك لأجمع خلفية حقيقية أستطيع بها أن أتداخل في الجلسة التشاورية التي دعيت لها في المعهد الدبلوماسي بناء على الدعوة التي وصلتني للاشتراك في ورشة العمل بعنوان "سبل تفعيل الدور الاقتصادي والتجاري لسفارات خادم الحرمين الشريفين" يوم غد الاثنين في مقر المعهد الدبلوماسي والذي أعتز به وبالقائمين عليه وأعتبره من أهم الإنجازات لوزارة الخارجية، ولقد ساهمت فيه ببعض الجهد في بداية تأسيسه وزرته الأسبوع الماضي والتقيت بمديره العام أخي الشاب المتألق والمبدع الدكتور السفير سعد العمار والذي أدهشني وأبهرني بحجم الإنتاج البحثي والإصدار العلمي المبني على ورش العمل التي تستقطب الخبراء والعلماء وذوي الخبرة للمشاركة في إبداء الرأي والمشورة في بعض المواضيع المهمة والمتعلقة بعلاقة بلادنا في مختلف القطاعات ومع المنظمات الدولية والاتفاقات الدولية وهو المعهد

> إذا كان العائق هو الاعتمادات المالية فإن الظرف الاقتصادي الذي نمر به بلاشك قد يكون أفضل الظروف لاتخاذ خطوة تطويرية شاملة للسفارات والقنصليات السعودية في الخارج...

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 03-12-2006 العـــدد : 2256
الصفحـات : 23 المسلسل : 168

عبدالله صادق دحلان*

المتخصص في تأهيل الكفاءات الدبلوماسية الشابة.

وأعود مرة أخرى إلى رؤيتي المحبطة لهذه القنصلية السعودية والتي وقفت مستاء من المستوى المتدني أمام باب القنصلية،مئات من المراجعين أمام نافذة لا يمكن رؤية سوى وجه المسؤول والذي لا يستطيع القيام بدوره أمام هذا الكم الكبير جداً المتجمهر في شارع فرعي، ينتشر فيه الباعة المتجولون والشحاتون المحترفون والوسطاء النصابون، وتوقعت أن إبراز جواز سفري السعودي قد يشفع لي للدخول لحرم القنصلية حال إبرازه ولم أستطع وحاولت أن أوضح للمعنيين بأنه جواز دبلوماسي وأنا عضو مجلس الشورى وأرغب مقابلة القنصل وبعد نصف ساعة وصلت التعليمات بالسماح لي بالدخول إلى حرم القنصلية بعد عناء من الوقوف في الشارع وداخل القنصلية وعبر طرق ودهاليز غير لائقة بقنصلية سعودية دخلت إلى القنصلية لأستريح في أحد المكاتب مهاتفاً مكتب السفير السعودي لأبلغه رسالة عبر سكرتيره بأن الزيارة البروتوكولية المتميزة التي قمت بها لمكتبه قبل يوم والتي أحاطني برعاية واهتمام في قصر السفارة تدفعني اليوم إلى الرجاء والالتماس منه للخروج من مكتبه متخفياً ليرى وضع القنصلية والمراجعين فيها. والحقيقة أنها حالة تحتاج إلى تدخل سريع من وزارة الخارجية السعودية حيث اكتشفت حسب رواية القنصل السعودي الذي بادرني باتصال هاتفي معتذراً عما رأيته وعايشته مبرراً وضع القنصلية الحالي بأنه تراكمات الماضي الذي يعيشه فهو حديث عهد به بالإضافة إلى ضعف الإمكانات والاعتمادات. وقد يكون في ذلك عذر له ولغيره من القناصل والسفراء كما هو العذر لوزارة الخارجية التي لم يخصص لها الاعتمادات المالية اللازمة لتطوير وضع سفاراتها وقنصلياتها وإدخال التقنية الحديثة في أعمالها ودعمها بالكفاءات المتخصصة والفنية لتسهيل الحصول على التأشيرات وهذا يدفعني في نهاية مقالتي اليوم لأن أتمنى تخصيص (بليون ريال) من فائض الميزانية هذا العام وتخصيص جزء منه لتطوير الكادر الدبلوماسي ورفع مميزاته والجزء الآخر لتطوير قنصليات المملكة في الخارج بناء وتجهيزاً وإدخال التقنيات الحديثة في عملها وعلى وجه الخصوص القنصليات في الدول المصدرة للعمالة للمملكة أو المانحة لتأشيرات العمرة والحج.

إن هذا التطوير يمثل في مضمونه تطور الإدارة والعمارة والتقنية في المملكة ويمثل صورة وواجهة حقيقية للمملكة في الخارج، وإذا كان العائق هو الاعتمادات المالية فإن الظرف الاقتصادي الذي تمر به بلادنا قد يكون أفضل الظروف لاتخاذ خطوة تطويرية شاملة للسفارات والقنصليات السعودية في الخارج. وليعذرني أصدقائي السفراء لو كنت صريحاً أكثر مما ينبغي لكن المصلحة العامة قبل كل شيء. متمنياً عليهم أن يحرصوا على وضع أبنائنا من صغار الدبلوماسيين في السفارات السعودية وألا يبتعدوا كثيراً عن صالات المراجعين، ويحرصوا على مواطني بلادهم.

* كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa